

Distr.: General
20 December 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

١٣ آذار/مارس - ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة

لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤتمر*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كيانات منظومة الأمم المتحدة

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يجيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

* E/CN.6/2006/1

** E/CN.4/2006/1



تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن القضاء على العنف ضد المرأة

١ - أسندت الجمعية العامة بقرارها ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولاية تعزيز أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(١). ويتعاون الصندوق الإنمائي للمرأة، في إطار قيامه بذلك، تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، كجزء من الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٢ - ويسرد هذا التقرير المقدم إلى كل من لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين ولجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام ٢٠٠٥ للقضاء على العنف ضد المرأة.

صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

٣ - في إطار التوجيه الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠، أنشئ "صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة" في عام ١٩٩٦، وعُهد إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمهمة إدارته، وبدأ الصندوق الاستثماري عمله في عام ١٩٩٧. وأصبح الصندوق الاستثماري بموجب هذا القرار آلية رئيسية للنهوض بالتدابير الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة على النحو المحدد في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وواصل الصندوق الاستثماري، منذ إنشائه، اكتشاف ودعم مبادرات ابتكارية وحافزة في مختلف أرجاء العالم تهدف إلى ارتياد مجالات جديدة وإيجاد نماذج حديثة وتعبئة دوائر مناصرة جديدة في إطار الحركة المتنامية للقضاء على العنف ضد المرأة بجميع مظاهره.

٤ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من خلال الصندوق الاستثماري، بربط الجهود الابتكارية المبذولة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة بالفرص المتاحة لتكرار تطبيق الاستراتيجيات الناجحة والتوسع فيها. وتتولد عن الصندوق الاستثماري دروس وممارسات جيدة يُهتدي بها في إعداد برامج أوسع نطاقاً تضعها الأمم المتحدة وشركاؤها من المجتمع المدني والحكومات على الأصدمة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٥ - وفي عام ٢٠٠٥، بدأ تنفيذ استراتيجية منقحة للصندوق الاستثماري للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات لتقييم المشاريع في عام ٢٠٠٤. وقد أدخلت على الاستراتيجية المنقحة تغييرات في ضوء الدروس المستخلصة على مدار السنوات الثماني الأولى من عمل الصندوق الاستثماري، في مجالات منها التأثير والمشاركة والمعرفة والكفاءة والموارد. وحسب الاستراتيجية المنقحة، تُنقل صلاحيات صنع القرار المخولة للصندوق الاستثماري إلى المستوى دون الإقليمي، وتركز على تعزيز ودعم المجموعة الواسعة من القوانين والسياسات التي وُضعت في جميع مناطق العالم من أجل التصدي لأشكال العنف المتعددة التي تواجهها المرأة.

٦ - وعمل الصندوق الاستثماري منذ إنشائه على استحداث عدد من التدابير من أجل تسهيل إشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وخلال المرحلة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ من أعمال الصندوق الاستثماري، يجري بذل المزيد من الجهود من أجل توسيع نطاق مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة وجهات فاعلة رئيسية أخرى. وبصفة خاصة، يعمل الصندوق الاستثماري على تيسير زيادة المشاركة في الدعوة إلى تقديم طلبات المنح في الميدان وفي المقر، وفي فحص الطلبات وحشد الموارد لدعم جهود تقديم الطلبات، وفي عقد اجتماعات بين الجهات المستفيدة على المستوى الإقليمي ومنظمات الأمم المتحدة لدعم التعلم المتبادل وإقامة شراكات أقوى وتكرار تطبيق المبادرات الناجحة وتوسيعها.

دورة تقديم منح الصندوق الاستثماري لعام ٢٠٠٥

٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدمت دورة الصندوق الاستثماري العاشرة لتقديم المنح مبلغاً قدره ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٢٤ مبادرة في ٣٠ بلداً. ورغم تضاعف موارد الصندوق الاستثماري في عام ٢٠٠٥، فقد تجاوز طلب الحصول على الدعم من الصندوق الاستثماري حدود موارد الصندوق بكثير، ولم يتمكن الصندوق من تمويل سوى ٢٤ من مجموع طلبات المنح التي وردت إليه وعددها يفوق ١٠٠٠ طلب.

٨ - وقُدمت الطلبات كي تستعرضها بصفة نهائية ١٢ لجنة من اللجان دون الإقليمية المشتركة بين الوكالات لتقييم المشاريع عقدت اجتماعاتها في إكوادور والمكسيك والبرازيل وبربادوس والسنغال ونيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا ونيبال وتايلند وفيجي وسلوفاكيا. وفي إطار اللجان دون الإقليمية لتقييم المشاريع، اجتمع أعضاء منظومة الأمم المتحدة مع خبراء وطنيين معنيين بالعنف ضد المرأة من أجل تحديد مخصصات المنح. وشملت لجنة التقييم لعام ٢٠٠٥ أعضاء تابعين لمنظمة الأمم المتحدة منهم ممثلون عن منظمة العمل الدولية، ومفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

٩ - وركزت عملية تقديم منح الصندوق الاستثماري على مجالين اثنين. أولاً، قُدم الدعم من أجل تنفيذ قوانين وسياسات وخطط ترمي إلى مكافحة العنف ضد المرأة. إضافة إلى ذلك، وُجّهت الدعوة لتقديم مقترحات بشأن نهج ابتكارية لتناول موضوع الصلة بين الفيروس/الإيدز والعنف ضد المرأة. وأعلن التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز، الذي يشارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عضويته، العنف ضد المرأة بوصفه مجالاً من مجالات العمل ذات الأولوية للحد من تعرض المرأة للإصابة بالفيروس وتحسين قدرتها على الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالفيروس والإيدز. وفي دورة عام ٢٠٠٥، يوفر الصندوق الاستثماري ١٠ منح لدعم مشاريع تعزز العمل والمعرفة بشأن الصلة بين العنف المتزلي والفيروس/الإيدز وبشأن العنف الذي يمنع المرأة من التماس المعلومات والخدمات الصحية المتعلقة بالفيروس. وستساهم المنح المقدمة من خلال الصندوق الاستثماري في تحفيز العمل الميداني، فضلاً عن توسيع قاعدة استقاء الأدلة وتعزيز الإسهام في الدعوة.

١٠ - وفي إطار دورة الصندوق الاستثماري لعام ٢٠٠٥، تم تمويل أربعة عشر مشروعاً لدعم تنفيذ قوانين وسياسات وخطط عمل في مالي ونيجيريا وسوازيلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوتان وكمبوديا وباكستان وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وطاجيكستان والبرازيل وكولومبيا ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية. ومن هذه المبادرات:

- في جمهورية تنزانيا المتحدة، سيتم دعم تنفيذ قانون حظر الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والسخرة من خلال مبادرات تعليمية لمساعدة الشباب على معرفة حقوقهم وفهم سبل التعرف على وعود التشغيل الاحتياطية.
- في كمبوديا، سيتم دعم تطوير استراتيجيات حكومية لكفالة التنفيذ الفعال للقانون الجديد المتعلق بالعنف المتزلي، وذلك من خلال تنظيم حملة توعية عامة وتدريب متطوعين على تقديم المعونة والمشورة في المجال القانوني.

- في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أُدخلت أحكام جديدة تتعلق بالعنف المتزلي في كل من القانون الجنائي وقانون الأسرة. وسيقدم الدعم من أجل ترجمة القوانين الجديدة إلى ممارسات فعالة متسقة على الصعيد الوطني، من خلال إقامة شراكة مع الوكالات الحكومية الرئيسية وشبكات مقدمي الخدمات، ومن خلال الوصول إلى الجمهور.
 - في البرازيل، سيقدم الدعم من أجل تحسين استفادة المرأة السوداء من أوجه الحماية الجديدة التي يخولها القانون. وستنظم شبكة للنساء السود ضد العنف من أجل الدعوة إلى تعزيز حقوق المرأة في المنطقة الحضرية لريو دي جانيرو ودراسة أثر العنف ضد المرأة السوداء.
 - في دومينيكا، سيتم دعم نهج منسق متعدد القطاعات لتنفيذ قوانين العنف المتزلي. وسيعمل المكتب الدومينيكي للمرأة والمجلس الوطني للمرأة على تنظيم لقاءات بين ممثلين من الحكومة وجهات فاعلة في الجهاز القضائي والشرطة ومنظمات الرجال وقطاع المعونة القانونية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني من أجل توعية الجمهور وتحسين الخدمات واستعراض الموارد التي تدعم القوانين المعمول بها لكفالة حصولها على التمويل اللازم.
- ١١ - في إطار دورة الصندوق الاستئماني لعام ٢٠٠٥، تم تمويل مشاريع تعالج موضوع الصلة بين العنف ضد المرأة والفيروس/الإيدز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وأوغندا والهند وفيت نام ونيبال وساموا وهاييتي والمكسيك وبيرو. ومن هذه المبادرات:
- في جنوب أفريقيا، سيركز مشروع للفنون على دور العنف القائم على أساس نوع الجنس في انتقال الفيروس، وذلك باستخدام أشكال الفن التشاركي من قبيل حلقات المسرح المحلي من أجل إشراك جمهور المشاهدين وزيادة الوعي العام وتشجيع العمل العام.
 - في الهند، سيقدم الدعم من أجل مكافحة مشكلة الوصم وتعزيز حقوق النساء المصابات بالفيروس/الإيدز في الاستفادة من الرعاية الصحية والخدمات الطبية والقانونية وحياسة الممتلكات، وخاصة بهدف الحد من التمييز والعنف داخل أسر النساء المصابات بالمرض.
 - في هاييتي، سيتم إدراج التثقيف بشأن مسألة الفيروس/الإيدز في أعمال جماعات الدعم والمنتديات المعنية بالناجين من ضحايا الاغتصاب. كما سيدعم المشروع إنشاء لجان مجتمعية لتنظيم لقاءات بشأن مسألة الفيروس/الإيدز وعلاقته بالعنف.

• في المكسيك، سيتم إجراء تقييم لتصورات الشباب الريفيات للعنف القائم على أساس نوع الجنس والفيروس/الإيدز في ولاية شياباس، من أجل تبين الاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي من شأنها زيادة احتمال تعرض المرأة للإصابة بالفيروس/الإيدز. وستتاح المعلومات للسلطات المحلية في قطاعي الصحة والتعليم فضلا عن جماعات المجتمع المحلي، وستستخدم لوضع استراتيجيات تدخلية تكون ملائمة من المنظور الثقافي.

١٢ - وتضاعفت موارد الصندوق الاستثماري في عام ٢٠٠٥ حيث ارتفعت من ٩٠٠ ٠٠٠ دولار في العام السابق إلى ١,٨ مليون دولار. وعلاوة على الدعم المستمر الذي تقدمه حكومة فنلندا، أمكن زيادة الموارد من خلال أول مساهمة من نوعها تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. وركزت أول مساهمة يقدمها شريك من القطاع الخاص، هو مؤسسة جونسون وجونسون (شركة عالمية لتصنيع وتقديم منتجات الرعاية الصحية وخدماتها)، خصيصا على دعم البرامج التي تربط بين الفيروس/الإيدز والعنف ضد المرأة. وكانت مؤسسة زونتا إنترناشيونال، وهي منظمة غير حكومية، طرفا آخر يقدم مساهمة لأول مرة، كما قامت اللجان الوطنية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بزيادة مساهماتها. وأدى توزيع المهام المرتبطة بعملية الموافقة على برامج الصندوق الاستثماري على اللجان الإقليمية لتقييم المشاريع إلى توليد استثمارات إضافية صغيرة يقدمها شركاء الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، يساهم تكرار تطبيق عمليات من نوع الصندوق الاستثماري على الصعيدين الإقليمي والوطني في توسيع قاعدة الموارد. ففي عام ٢٠٠٥، انطلقت الجهود من أجل بدء تشغيل صندوق استثماري إقليمي لوضع حد للعنف ضد المرأة؛ ويجري حاليا في البرازيل بدء تشغيل صندوق استثماري وطني أنشئ بالشراكة مع أطراف من القطاع الخاص. وثمة حاجة عاجلة إلى مواصلة زيادة المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري من أجل تمكينه من دعم العدد الهائل الذي يرد إليه سنويا من الطلبات الجديرة بالاهتمام.

إعداد برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

١٣ - يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إضافة إلى إدارته صندوق الأمم المتحدة الاستثماري، بتحديد ودعم استراتيجيات ابتكارية وحافزة لإنهاء العنف ضد المرأة ضمن البرامج التي يعدها والشراكات التي يقيمها. ويُتوخى تحقيق أربع نتائج ختامية في برامج إنهاء العنف ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الذي وضعه الصندوق الإنمائي للمرأة، تتمثل فيما يلي: (أ) صياغة وتنفيذ تشريعات وسياسات لتعزيز حقوق

الإنسان للمرأة وحمايتها بغرض تخليصها من العنف؛ و (ب) إظهار المؤسسات الرئيسية التزاماً بالقيادة وتطوير القدرات التقنية ووضع آليات المساءلة اللازمة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة؛ و (ج) حصول دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين على المعرفة وتمكينهم من قيادة وتحويل مسار السياسات والبرامج ومخصصات الموارد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة؛ و (د) إحداث تغيير في المواقف والممارسات الضارة والتمييزية التي تساهم في استمرار العنف ضد المرأة. وتختلف مجالات التركيز المحددة في البرامج التي يعدها الصندوق الإنمائي للمرأة باختلاف السياق الإقليمي، بحيث يتزايد الاهتمام في منطقة جنوب آسيا مثلاً بمسألة الاتجار بالنساء، وفي بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا بالتداخل بين العنف ضد المرأة والفيروس/الإيدز.

١٤ - وما فتئ الصندوق الإنمائي للمرأة يعمل، من خلال برامج الرامية إلى تعزيز القوانين والسياسات، على دعم الجهود من أجل استحداث تشريعات مناهضة للعنف المتزلي أو الإبقاء على التشريعات القائمة أو تعزيزها في كل من إكوادور واندونيسيا وتايلند والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي وطاجيكستان والفلبين وفيجي وكازاخستان والمكسيك ومنغوليا ونيبال؛ وتعزيز الاستجابة على صعيد السياسات من أجل التصدي لظاهرة "السفك بالأنثى" في المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة جبل الإنديز؛ ودعم تجريم ضروب العنف القائم على نوع الجنس في سيراليون والعنف الجنسي في بيرو. وقدم برنامج إقليمي للحد من الاتجار بالنساء والأطفال في جنوب آسيا الدعم إلى شركاء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال استعراض القوانين المتعلقة بالاتجار وكذا سياسات وممارسات نظم العدالة الجنائية والآليات المؤسسية في بلدان مختلفة. واقترحت مشاريع تعديلات للقوانين المعمول بها في نيبال وطُرح مشروع قانون منقح على مجلس النواب في البرلمان. كما عمل الصندوق الإنمائي للمرأة في إطار منظومة الأمم المتحدة على الدعوة إلى تطبيق سياسة في إطار متسق من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراع وحالات الاستجابة للأزمات.

١٥ - وحيثما تكون الجهود الرامية إلى إصلاح القوانين والسياسات في مراحلها المبدئية، يركز الصندوق دعمه على إجراء استعراضات وتقييمات وبناء توافق في الآراء. ففي بربادوس، سوف تتهيأ عملية إصلاح القوانين في هذا البلد وفي ربوع منطقة الكاريبي بالمساعدة التي يقدمها الصندوق الإنمائي للمرأة إلى الائتلاف المناهض للتحرش الجنسي في بربادوس، فضلاً عن قيام الدعاة بالتخطيط لتجديد الدعوات لإنشاء إطار قانوني أمتن. وفي شيلي، عمل الصندوق الإنمائي للمرأة مع الشبكات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان للمرأة والموئل من أجل إدراج منظور جنساني في برنامج "شيلي + أمان" (Chile+Seguro) وهو

برنامج وطني يرمي إلى تعزيز الأمن الحضري. وفي سيراليون، قدم الصندوق الدعم إلى لجنة إصلاح القوانين في إجراء استعراض شامل للإطار القانوني القائم كجزء من عملها على تجريم العنف ذي البواعث الجنسانية.

١٦ - وفي إطار البرامج التي يضعها الصندوق الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز الاستجابات المؤسسية الموسعة للعنف ضد المرأة، فإنه يعمل على بناء قدرة الجهات المسؤولة على الاضطلاع بالتزاماتها من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها، مع التركيز على السلطة القضائية، وهيئات إنفاذ القوانين، والبرلمانيين، ووزارات الصحة والخارجية، وإدارات الإحصاء، وشركاء الأمم المتحدة. ففي رواندا على سبيل المثال، ظل النقص في مجال القدرات يعيق القدرة على التصدي للعنف ضد المرأة، فتم إثبات الحاجة إلى وضع استراتيجية منسقة. واستجاب الصندوق الإنمائي للمرأة لعمل على تقديم الدعم من أجل: (أ) مواءمة جميع الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة مع خطة العمل الوطنية؛ و (ب) إنشاء مكتب للشؤون الجنسانية في مقر الشرطة الوطنية؛ و (ج) تدريب قادة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية على الوسائل الكفيلة بضمان احترام حقوق الإنسان للمرأة في عمليات التصدي للعنف ضد المرأة؛ و (د) تعزيز التعاون بين البرلمانيين والمجتمع المدني من أجل كفالة احترام مستحقات المرأة من حقوق الإنسان في تدابير إصلاح القوانين في مجال العنف ضد المرأة.

١٧ - وتتعثر عمليات التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة بسبب الافتقار إلى البيانات والإحصاءات الدقيقة بشأن نطاقها وانتشارها. ويعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على دعم الجهود الرامية إلى تحسين عملية استخراج البيانات واستخدامها في كل من الأردن وأفغانستان وتايلند والجمهورية العربية السورية وزمبابوي وسانت لوسيا ومصر والمكسيك والهند. ففي تايلند، شارك الصندوق في اللجنة الفرعية الوطنية المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة التي دعت إلى استحداث برنامج حاسوبي يمكن الشرطة ومراكز الأزمات والمنظمات غير الحكومية من إتاحة البيانات مباشرة على الإنترنت. وأبدت الحكومة التايلندية استعدادها لتخصيص أموال من أجل دعم هذا المشروع الطموح. وفي زمبابوي، وافق المكتب المركزي للإحصاءات على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن العنف المترلي. وقام الصندوق الإنمائي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومشروع موساسا بتطوير نموذج عن العنف المترلي يستخدمه المكتب أثناء إجراء المسح الديمغرافي والصحي. كما سيعمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم الشركاء الوطنيين من أجل الاضطلاع بمسح وطني عن العنف ضد المرأة.

١٨ - ولئن كانت حالات العنف ضد المرأة قد بلغت معدلات وبائية في العديد من المناطق التي تعصف بها الحروب اليوم، فلا تزال هناك حاجة إلى وضع إطار منهجي متسق للعمل المشترك بين الوكالات من أجل دعم جهود الوقاية والاستجابة. وقد اجتمعت هيئات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية من أجل طرح وتداول الأفكار بشأن سبل تطوير مبادرة عالمية لوضع حد للاغتصاب في الحروب. وستتناول المبادرة مشكلة الاغتصاب التي يرتكبها المقاتلون وكذا قادة المجتمعات المحلية ومقدمو الخدمات وأفراد حفظ السلام. ويعكف الصندوق الإنمائي للمرأة على تنسيق عنصر الدعوة في هذه المبادرة العالمية التي تقر بأن الاغتصاب لا يحرك مسلسل العنف وحسب، وإنما يعرقل المشاركة الفعالة للمرأة في عملية إعادة التشييد وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ويجري حالياً وضع خطط لتنفيذ حملة تهدف إلى وضع حد للاغتصاب في حالات الصراع بغرض تحسين الوقاية والأمن وتنفيذ استراتيجيات لحماية المرأة وزيادة تمكينها من وسائل الانتصاف القانوني.

١٩ - وعلى المستوى الإقليمي، شملت أنشطة الدعوة التي يضطلع بها الصندوق الإنمائي للمرأة حملة أمريكا اللاتينية "من أجل صحة المرأة ومن أجل صحة العالم، كفى من العنف!". ومن بين شركاء الحملة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فضلاً عن مركز القيادة العالمية النسائية واللجنة النسائية للبلدان الأمريكية والمجموعة البرلمانية للبلدان الأمريكية المعنية بالسكان والتنمية، وتحالف البلدان الأمريكية من أجل الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس من منظور صحي. وفي عام ٢٠٠٥، ركزت حملة أمريكا اللاتينية، ضمن إطار الأيام العالمية الستة عشر للأنشطة المناهضة للعنف ضد المرأة، على العلاقة بين العنف ضد المرأة وتعرض المرأة للإصابة بالفيروس/الإيدز.

٢٠ - ويشكل الصندوق الاستئماني النموذج الذي يقتدي به الصندوق الإنمائي للمرأة في وضع برامج الرامية إلى تعزيز قدرة دعاة تحقيق المساواة بين الجنسين على قيادة نهج لوضع حد للعنف. ففي آسيا الوسطى، أدى قيام الصندوق الإنمائي للمرأة بتكرار مبادرة الصندوق الاستئماني على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠٠٤ إلى بناء القدرات وتوسيع الشراكات بين العديد من المنظمات النسائية، مما ساهم في مواصلة دعم التقدم في عام ٢٠٠٥. وفي كازاخستان، أقام اتحاد مراكز الأزمات علاقات عمل وثيقة مع الوحدة الخاصة المعنية بالحماية والتابعة لوزارة الداخلية. وفي أوزبكستان، أطلقت منظمة إكبول غير الحكومية استراتيجية لتعزيز الوعي بشأن العنف القائم على نوع الجنس في صفوف الجنود، مما أدى إلى إدراج نموذجها في خطة وزارة الدفاع لبناء القدرات.

٢١ - وأخيراً، دخل الصندوق الإنمائي للمرأة والبنك الدولي في عام ٢٠٠٥ في شراكة من أجل تطوير منهجية هدفها تقييم أثر المبادرات المجتمعية لمناهضة العنف. ومن التوصيات الرئيسية التي قدمتها حلقة عمل نظمها البنك الدولي في عام ٢٠٠٤ بشأن آثار العنف ضد المرأة على التنمية ضرورة توفير مزيد من الأدلة بشأن فعالية التدخلات. كما أشار الصندوق الإنمائي للمرأة إلى وجود حاجة لإجراء مزيد من التقييمات للمشاريع التي يدعمها الصندوق الاستثماري من أجل استخلاص الدروس بشأن أكثر النهج فعالية في مجال التصدي للعنف ضد المرأة. ويعمل الصندوق الإنمائي للمرأة والبنك الدولي معاً على تطوير منهجية تقييم واختبارها ميدانياً في مشاريع مختارة من الصندوق الاستثماري. وسيجري توثيق هذه المنهجية ونتائجها وتعميمهما لأغراض استخدامهما في المبادرات المقبلة لمكافحة العنف ضد المرأة.

خاتمة

٢٢ - يمثل العنف ضد المرأة أكثر أشكال انتهاك حقوق الإنسان شيوعاً، حيث يتكرر كل يوم وفي كل بلد وكل منطقة، بصرف النظر عن الدخل أو مستوى التنمية. وستتيح الدراسة التي أعدها الأمين العام عن العنف ضد المرأة والمقرر نشرها في عام ٢٠٠٦ فرصة هامة لتقديم التوجيه إلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية على نطاق أوسع بشأن سبل إحراز تقدم في معالجة هذه المسألة. وقد شارك الصندوق الإنمائي للمرأة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ مشاركة نشطة في إعداد هذه الدراسة، ولا سيما لكفالة استفادتها من تجارب الصندوق الاستثماري والدروس المستمدة منه.

٢٣ - وقد سلمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مراراً بالحاجة إلى القضاء على العنف ضد المرأة من خلال قرارات الجمعية العامة ومنها القرار رقم ١٦٦/٥٠ الذي أنشئ بموجبه صندوق الأمم المتحدة الاستثماري. ومؤخراً جداً، أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من جديد التزامهم بالقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، وشددوا على أن التقدم الذي تحرزه المرأة أساسي لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان تعزيز المستوى الحالي من الدعم المقدم في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وتكرار تطبيق النهج الفعالة المبتكرة على نطاق أوسع.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.